

العلاقة بين تحسين مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولية والصادرات

The correlation between Improving international competitiveness indicators and Exports

ط.د. حنصالي سليمان عبد الحافظ 1*، د. رشاش عباسية 2

1 جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، hansalisouleyman@gmail.com2 جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، rechach2004@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2025/04/06

تاريخ الاستلام: 2025/02/09

ملخص:

تعتمد الدول استراتيجيات متعددة لترقية الصادرات تعتمد فيها بدرجة كبيرة على السياسة الاقتصادية بما فيها النقدية المالية والتجارية بالأجل المتوسط والقصير، من خلال التأثير عبر الأهداف الوسيطة المتمثلة في معدل الفائدة وسعر الصرف، غير أن درجة تأثير السياسة الاقتصادية وامتدادها للمدى الطويل يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي اتجاه السياسة الاقتصادية المنتهجة، ما يفرض على البلد تحسين مؤشرات تنافسيته عبر الإصلاحات الهيكلية للوصول لدرجة مقبولة لمرونة جهازه الإنتاجي، وقد اعتمدت دراستنا هذه المنهج التحليلي والقياسي بهدف الوصول لعلاقة الارتباط المعنوية ما بين تحسين مؤشرات التنافسية ومستوى الصادرات، من خلال استغلال عينة تتكون من مجموعة دول متباينة في حجم اقتصادياتها ومؤشرات تنافسيته. حيث تم استنتاج علاقة معنوية طردية ما بين مؤشر القروض المتعثرة وحجم الاقتصاد الحقيقي المرتبط هو أيضا بعلاقة معنوية طردية مع حجم الصادرات، ما يفرض على البلدان المنتهجة لسياسة ترقية الصادرات التركيز على تحسين المؤشر المذكور بالخصوص.

كلمات مفتاحية: مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولية، الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، الإنحدار المتعدد.

تصنيف JEL: F1, F3, F4

Abstract :

Countries adopt multiple strategies to promote exports, in which they rely to a large extent on economic policy, including financial and trade monetary policy, by influencing, through intermediate objectives, the interest rate and the exchange rate. However, the degree of the impact of economic policy and its long-term extension depends on the flexibility of the productive system towards the economic policy pursued, which requires the country to improve its competitiveness indicators to reach an acceptable degree of flexibility of its production system. Our study adopted an analytical method and measuring approach with the aim of reaching the correlation between improving competitiveness indicators and exports. By exploiting a sample consisting of a group of countries varying in the size of their economies and competitiveness indicators, a significant relationship was concluded between the non-performing loans index and the size of the real economy, which is also linked to a significant positive relationship with the volume of exports, which forces countries pursuing an export promotion policy to focus on improving the aforementioned indicator in particular

Keywords : International economic competitiveness indicators, structural economic reforms, multiple regression

Jel Classification Codes : F1, F3, F4

1 مقدمة:

ارتبط مفهوم تنافسية الاقتصاد الدولية بداية بقدرة المؤسسة على الإنتاج بأقل التكاليف مقارنة بالمؤسسات الدولية في حالة التحرير التجاري، بمعنى ارتباطه بالتحليل الاقتصادي الجزئي، غير أن الاهتمام المتزايد بدور الدولة بالاقتصاد من خلال السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية ربط مفهوم التنافسية بمؤشرات الاقتصاد الكلي، القطاع النقدي والمصرفي، الانفتاح التجاري وجاذبية الاستثمار، والتي تؤثر بشكل غير مباشر على تكاليف وإيرادات المؤسسة؛

وتعززت أهمية دراسة مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولية بتطور نماذج التجارة العالمية والنمو، فالتحليل الكلاسيكي اهتم بدراسة أسس قيام التجارة الدولية مركزا على جانب العرض بتحليل التخصص وتقسيم العمل دون الاهتمام بجانب الطلب وعدم وضع تفسير لضعف الإنتاجية ما بين الدول، ليبدأ الاهتمام بعدها بالعوامل المتعددة التي لها تأثير على إنتاجية المؤسسة والسعي لتخفيض تكلفتها الإنتاجية الوحيدة، كتكاليف النقل، قيود سعر الصرف، قيود التجارة وغيرها، من خلال وضع مؤشرات تنافسية لقياس تطورها؛

■ تهدف دراستنا للوصول لمؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولية الثانوية الأكثر تأثير على حجم الصادرات، من خلال دراسة دراسة الارتباط ما بين مؤشرات التنافسية المرتبطة بالخصوص بالسياسة المالية والنقدية والمتجسدة في مجموعة إصلاحات هيكلية طويلة الأجل وحجم الصادرات بالاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 2010 إلى 2021، بالإضافة للارتباط بين مؤشرات التنافسية المرجحة نظريا وحجم الصادرات لعينة متشكلة من 22 دولة باقتصاديات متفاوتة في حجمها ومستويات صادراتها؛

■ الدراسات السابقة :

تناولت دراسات معينة موضوع العلاقة ما بين حجم الصادرات ومؤشر التنافسية نذكر أهمها:

- دراسة صابر محمد زهو ومنعم أحمد خيضر بعنوان "قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية لعينة لبعض دول العالم للمدة من 2010 إلى 2015"، حيث تناول البحث تحليل تأثير القدرة التنافسية على حجم الصادرات السلعية انطلاقا من فرضية وجود تأثير طردي للقدرة التنافسية الممثلة بمؤشر التنافسية العالمية على حجم الصادرات السلعية، وخلص إلى وجود علاقة انحدار بمعاملات تأثير معنوية لمؤشر التنافسية العالمية على مستوى الصادرات (م. زهو، 2017).

- دراسة للباحثين براهيمية آمال وبضياف عبد المالك بعنوان "تنافسية الاقتصاديات العربية وآليات التطوير" خلصت لضرورة وضع استراتيجيات لتنمية تكاملية عربية من خلال مشاريع مشتركة ورفع مساهمة القطاع الخاص بالنتائج المحلي (براهيمية و ع. بضياف، 2016)؛

- دراسة الباحثة Violeta Madzova بعنوان "أثر تنافسية الاقتصاد الدولي على حجم الصادرات بجمهورية مقدونيا" التي خلصت إلى نتيجة تأثير مؤشرات التنافسية المعنوي على حجم الصادرات بمعامل انحدار بمعنوية إحصائية (Madzova, 2018)؛

- دراسة الباحثة Ingrid majerova "تأثير مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولي على حجم الصادرات"، التي خلصت لوجود علاقة انحدار موجبة بمعاملات معنوية ما بين مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولي وحجم الصادرات لعينة من مجموعة دول سلوفاكيا، جمهورية التشيك، هنغاريا وغيرها للفترة ما بين 1995 إلى 2015 (I.Majerova, 2018)؛

■ إشكالية الدراسة:

ما هي مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولية الفرعية المحتمل تأثيرها بشكل أكبر على حجم الصادرات؟

■ فرضية الدراسة:

تتعلق دراستنا من فرضية وجود تأثير أقوى للمؤشرات المرتبطة نظريا بشكل مباشر بحجم الاستثمار، كمؤشر نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص ومؤشر القروض المتعثرة.

2 مفهوم التنافسية:

تعدى مفهوم تنافسية الاقتصاد المستوى الجزئي المتعلق بمدى قدرة المؤسسات على الإنتاج بأقل تكلفة وبالتالي تحقيق ميزة سعرية تسمح لمنتجات المؤسسات المحلية بمنافسة المنتجات المستوردة، إلى توفير بيئة اقتصادية ملائمة؛

تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: قدرة الدول على وضع السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق معدلات نمو متواصلة الارتفاع؛

تعريف منظمة التعاون: مقدرة الدول على وضع الاستراتيجية الاقتصادية اللازمة للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، التي تسمح بخلق مداخيل وعوائد مرتفعة ما يحسن مستويات العمالة ويرفع مستوى الدخل الفردي؛

عموما تنقسم مرجعية التعاريف المتعلقة بالتنافسية لمدرستين؛

مدرسة رجال إدارة الأعمال: تركز على قياس التكاليف والعوائد والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتخفيض تكاليف الإنتاج الوحدوية بهدف الوصول للاقتصاديات السلمية التي تمكن من مواجهة المنافسة العالمية؛

مدرسة الاقتصاديين: تهتم بدراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على حجم الصادرات، لهدف تحقيق مستوى رفاهية مرتفع للمجتمع من خلال الوصول لمستويات نمو متواصلة الارتفاع (سامية، 2014، صفحة 309)؛

3 مؤشرات تنافسية الاقتصاد :

وفق ما جاء في الملحق (A) بتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية الدولية لسنة 2017-2018 يحسب مؤشر التنافسية الدولية على أساس مجموعة مؤشرات أخرى أساسية والتي بدورها تنقسم لمؤشرات فرعية، هذه الأخيرة نتيجة تركيب لمؤشرات أولية كمية أو نوعية، وصنفت هذه المؤشرات إلى ثلاث (03) مجموعات بكل مجموعة مؤشرات فرعية تم حصرها في؛

المجموعة الأولى: تعكس المتطلبات الأساسية للتنافسية، وتتشكل بدورها من مؤشرات مصنفة ضمن ثلاث محاور هي؛

المحور الأول: يضم مؤشر تطور المؤسسات الحكومية بحيث تؤثر جودة المؤسسات العامة على قرارات الاستثمار وتؤثر بشكل كبير على طرق توزيع الأرباح والفوائد حجم التكاليف كما تحدد استراتيجيات الإنتاج، ومؤشر تطور مؤسسات القطاع الخاص الذي يركز على التحسن بمعايير الإفصاح والشفافية والتدقيق بما يمنع الاحتيال الفساد ويسمح برفع مردودية وإنتاجية هذه الأخيرة (schwab، 2018، صفحة 317)؛

المحور الثاني: يهتم بدراسة تطور البنية التحتية وينقسم لمؤشرين، الأول يدرس تطور البنية التحتية للنقل والثاني تحسن البنية التحتية للكهرباء والهاتف؛ فالبنية التحتية الواسعة النطاق باعلة الأهمية لضمان الأداء الفعال للاقتصاد فهي تضمن وصول سلع رجال الأعمال بشكل آمن وفي الوقت المناسب؛ كما يضمن الإمداد بشبكة الكهرباء والهاتف دون انقطاع التدفق الحر للمعلومات ما يسمح باتخاذ القرارات في وقتها ويرفع بذلك كفاءة المؤسسات الشاملة؛

المحور الثالث: يقيس تطور بنية الاقتصاد الكلي، ويضم خمسة (05) مؤشرات فرعية والمتمثلة في مؤشر رصيد ميزانية الدولة، الادخار الوطني، دين الدولة، التضخم ومؤشر التصنيف الائتماني الدولي، واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي أو تحسنها يرتبط بارتفاع معدلات الاستثمار؛

المجموعة الثانية: تقيس محفزات الكفاءة وتضم مؤشرات مصنفة ضمن محاور كالتالي؛

محور التعليم العالي والتعليم، كفاءة العامل مرتبطة بمكتسباته العلمية والتقنية وتكوينه المستمر، ما يسمح برفع إنتاجية العامل؛

كفاءة الأسواق السلعية، التي تتجسد من خلال ضمان منافسة شفافة ما يضمن ازدهار المؤسسات الأكثر كفاءة؛

كفاءة سوق العمل، التي تسمح بمرونة في انتقال القوى العاملة من قطاع إنتاجي لآخر وتضمن كفاءة استغلال الموارد البشرية والمادية؛

تطور الأسواق المالية، فتحسن المؤشر يسمح بإتاحة رأس المال للقطاع الخاص بتكلفة معقولة، ما قد يشكل عامل لارتفاع الاستثمار الحقيقي؛

جاهزية التكنولوجيا، بحيث يسمح تخصيص ميزانية للبحث والتطوير داخل المؤسسات من رفع نسبة استخدام التقنيات الحديثة بالانتاج وتخفيض تكلفة الوحدة الانتاجية والوصول للاقتصاديات السلمية ما يرفع تنافسيتها داخل وخارج البلد، كما يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تكون مصدر لنقل الكفاءة التكنولوجية للمؤسسات المحلية؛

حجم السوق، فتسمح الأسواق الكبيرة باستغلال وفورات الحجم من قبل المؤسسات المتعددة الجنسيات ورفع حجم صادراتها، لذلك يعتبر الاندماج بالتكتلات التجارية والانفتاح التجاري في العموم عاملاً إيجابياً لرفع الاستثمار الموجه للتصدير؛

المجموعة الثالثة: تقيس تحسن مستوى الابتكار والتطور وتضم مؤشرات مصنفة ضمن محورين؛

محور تطور بيئة الأعمال، فوضوح القوانين المتعلقة بالاستثمار واستقرارها يجلب المستثمرين الأجانب والمحليين بما فيها سهولة الحصول على تراخيص الاستثمار وغيرها؛

الابتكار البحث والتطوير، يهتم المؤشر بقياس مدى تخصيص كل من القطاع الخاص والعام لميزانية لتطوير البحث العلمي، تسهيل التعاون في مجال البحث وحماية الملكية الفكرية.

4 علاقة مؤشرات التنافسية بالصادرات:

تعتبر كل مؤشرات التنافسية عامل مهم لرفع حجم الصادرات، وقد ركزنا بدراستنا هذه على المرتبطة منها بالسياسة المالية والنقدية الطويلة الأجل والمتجسدة من خلال الإصلاحات الهيكلية، كما أن درجة تفاوت تأثير كل مؤشر تختلف من بلد لآخر، لهذا تعتبر الدراسات القياسية مهمة لاستنتاج العوامل الأكثر تأثير ودرجة ارتباط كل عامل مؤثر على المتغير الهدف المتمثل في رفع حجم الصادرات؛

فتحسين مؤشرات التنافسية عبر الإصلاحات الهيكلية الطويلة الأجل يعمل على تفعيل أثر وسائل السياسة المالية والنقدية المتوسطة والطويلة الأجل، من خلال ضمان المرونة الإنتاجية اللازمة اتجاه السياسة الاقتصادية المالية والنقدية المنتهجة لرفع حجم الصادرات، فتأثير سياسة تخفيض سعر الصرف مثلاً تعتمد على مبدأ المرونات وشرط مارشال ليرنر لتخفيض العملة وحتى يكون لها أثر متوسط إلى طويل يتطلب الوضع مثلاً تحسين مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يحفز دخول الاستثمارات الأجنبية بالإضافة تخفيض عدد القروض المتعثرة الذي ينعكس من خلال تحسن مؤشر القروض المتعثرة.

5 طريقة حساب مؤشرات التنافسية:

وفق ما جاء في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لصندوق النقد العربي، يتكون المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية من مؤشرين تنافسيين أساسيين هما مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بنية وجاذبية الاستثمار، يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية، فيما يعكس مؤشر بنية وجاذبية الاستثمار السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث اعتمد صندوق النقد العربي على المتغيرات الكمية بالخصوص لعدم كفاءة المؤشرات النوعية التي تعتمد على آراء وتجارب رجال الأعمال مثلاً.

1.5 المؤشرات الثانوية للتنافسية:

تقدر المؤشرات الأولية باعتماد الطريقة المنهجية المعيارية، وذلك بطرح قيمة المتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابي لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة بالدراسة، ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول، حيث تحسب قيمة المؤشر للمتغير q كما يلي:

$$I_{qc}^t = \frac{X_{qc}^t - \bar{X}_q^t}{\sigma_q^t}$$

تشير X_{qc}^t إلى قيمة المؤشر بالنسبة للمتغير (q) للدولة (c) خلال الفترة (t)، و $\bar{X}_q^t$ إلى المتوسط الحسابي للمتغير (q) للدول المدرجة في المؤشر خلال نفس الفترة، أما σ_q^t فتشير إلى الانحراف المعياري لقيم المتغير (q) خلال الفترة (t)؛ (ص.ن.العربي، 2022، صفحة 4) وفي حالة بعض المتغيرات كالتضخم و البطالة التي يعد ارتفاعها ليس في صالح الدول فإن المؤشر يقاس كما يلي:

$$I_{qc}^t = \frac{\bar{X}_{qc}^t - X_q^t}{\sigma_q^t}$$

كما يمكن تنميط المؤشرات وفق الطريقة المعتمدة بتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي المناسبة للمتغيرات الكمية والنوعية وفق العلاقة التالية؛

$$I_i = \left(\frac{X_i - X_{\min}}{X_{\max} - X_{\min}} \right) a + b$$

مع (I_i) مؤشر تنافسية البلد بالنسبة للمتغير i ، (X_i) قيمة المتغير، ($X_{\min}$) القيمة الدنيا للمتغير، ($X_{\max}$) القيمة القصوى للمتغير، (a) و (b) حدود مجال حصر المؤشر مع (a) الحد الأقصى ويوضع غالبا 6، و ($b = 1$) (schwab، 2018، صفحة 323)؛

2.5 المؤشرات الثانوية -الفرعية والمؤشر العام لتنافسية الاقتصاد دوليا:

بعد تنميط المؤشرات الأولية يتم احتساب المؤشرات الأساسية أو الفرعية من خلال ترجيح قيم المؤشرات الجزئية بأوزان توضع على حسب أهمية كل متغير جزئي وارتباطه في التأثير على المؤشرات الأساسية وتكتب وفق العلاقة التالية (سامية، 2014، صفحة 315)؛

$$Y_i = \sum_{i=1}^n W_i I_i / n$$

بحيث (Y_i) المؤشر المركب، (W_i) الأوزان النسبية للمتغيرات، (I_i) المتغيرات الدرجة في حساب المتغير المركب، (n) عدد المتغيرات المؤخوذة لحساب المؤشر المركب؛

3.5 الأوزان المعتمدة لحساب المؤشرات:

تختلف الأوزان المعتمدة حسب تقدير الخبراء لتأثير كل متغير وحسب طبيعة اقتصاد البلدان المدروسة، فالترجيح المعتمد من قبل صندوق النقد العربي مثلا يختلف نوعا ما عن الترجيح المعتمد من تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية الدولية، والموضحة بالجدول أدناه؛

1.3.5 أوزان المؤشرات وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي:

تم وضع الترجيحات بناء على دراسات لأثر كل متغير على تنافسية الاقتصاد الدولية وجاءت وفق ما هو مبين بالجدولين أدناه؛

جدول رقم 01: أوزان المؤشرات الفرعية والأولية والثانوية وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي

المؤشر الفرعي	المؤشر الأولي	المؤشر الثانوي	النسبة
المتطلبات الأساسية			20-60%
المؤسسات	المؤسسات العمومية		25%
	حقوق الملكية		20%
	الأخلاق والفساد		20%
	أثر عدم الملاءمة		20%
	فعالية الحكومة		20%

20%	الأمن		
25%		المؤسسات الخاصة	
50%	اخلاقيات المؤسسة		
50%	المحاسبة		
25%			البنية التحتية
20%		البنية التحتية للنقل	
20%		البنية التحتية للكهرباء والهاتف	
25%			بنية الاقتصاد الكلي
25%			الصحة والتعليم الأساسي
50%		الصحة	
50%		التعليم الأساسي	
35-50%		معززات الكفاءة	
17%			التعليم العالي والتدريب
33%		عدد المؤسسات التعليمية	
33%		جودة المؤسسات التعليمية	
33%		تدريب العمال	
17%			كفاءة الأسواق السلعية
67%		التنافسية	
متغيرة	التنافسية الداخلية		
متغيرة	التنافسية الخارجية		
33%		نوعية وشروط الطلب (درجة التوجه نحو العملاء،)	
17%			كفاءة سوق العمل
50%		مرونة سوق العمل	
50%		الاستخدام الفعال للمواهب	
17%			تطور السوق المالي
50%		مرونة سوق العمل	
50%		الجدارة والثقة	
17%			القدرات التكنولوجية
50%		درجة استخدام التكنولوجيا	
50%		درجة استخدام الانترنت	
17%			سعة السوق
75%		سعة السوق الداخلي	

سعة السوق الخارجي	25%
عوامل الابتكار والتطور	5-30%
تطور بيئة الأعمال	50%
البحث الابتكار والتطوير	50%

المصدر: تقرير التنافسية الدولية 2017-2018، ص322.

جدول رقم 02: أوزان المؤشرات الأساسية وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي

مرحلة النمو	مرحلة انتقالية من 1 إلى 2	مرحلة انتقالية من 2 إلى 3	مرحلة انتقالية من 3 إلى 4	مرحلة انتقالية من 4 إلى 5	مرحلة انتقالية من 5 إلى 6
مؤشرات أساسية	أقل من 2000 دولار	ما بين 2000 و 2999 دولار	ما بين 3000 و 8999 دولار	ما بين 9000 و 17000 دولار	أثر من 17000 دولار
المتطلبات الأساسية	60%	40%-60%	40%	20%-40%	20%
معززات الكفاءة	35%	35%-50%	50%	50%	50%
عوامل الابتكار والتطور	5%	5%-10%	10%	10%-30%	30%

المصدر: تقرير التنافسية الدولية 2017-2018، ص320.

2.3.5 أوزان المؤشرات وفق تقرير صندوق النقد العربي:

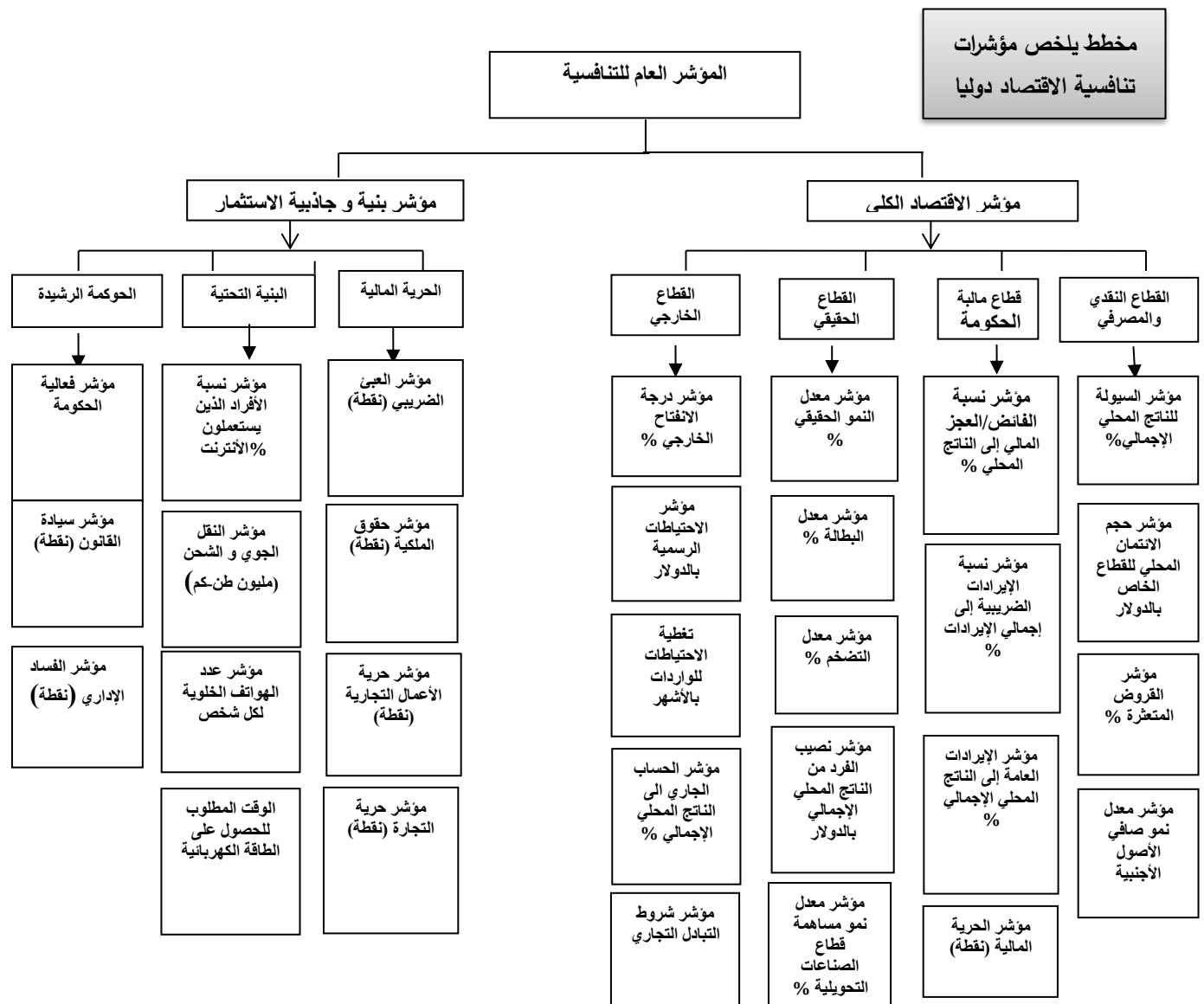
فقد اعتمد صندوق النقد العربي على مؤشرين أساسيين هما مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بنية وجاذبية الاستثمار، وتم أخذ ترجيح متوازن لهما لحساب مؤشر التنافسية الكلي؛

ويتكون كل المؤشر الرئيسي من مؤشرات ثانوية أو محاور مرجحة بالتساوي، وبدوره المؤشر الثانوي مركب من مؤشرات جزئية أولية مرجحة وفق ما هو مبين بالجدول رقم (09) الذي يأخذ أمثلة عن نسب الترجيح لبعض المؤشرات؛

جدول رقم 03: أوزان المؤشرات الثانوية والأساسية وفق تقرير تنافسية الدول العربي لصندوق النقد العربي

المؤشر الأساسي	المؤشر الثانوي أو المحور	المؤشر الأولي	الترجيح
الاقتصاد الكلي	المحور الأول : القطاع الحقيقي	معدل النمو الحقيقي	40%
		معدل التضخم	7.5%
		معدل البطالة	7.5%
		حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج الإجمالي	25%
		نصيب الفرد بأسعار القدرة الشرائية	20%
	المحور الثاني: مالية الحكومة	الفائض والعجز كنسبة للناتج المحلي الإجمالي	25%
		الإيرادات العامة كنسبة للناتج المحلي	35%

	الإجمالي		
35%	مؤشر الحرية المالية		
5%	الإيرادات الضريبية نسبة من إجمالي الإيرادات		
40%	معدل نمو صافي الأصول الأجنبية	المحور الثالث: القطاع النقدي والمصرفي	
30%	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي		
10%	نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض		
15%	السيولة المحلية لإجمالي الناتج المحلي		
5%	مؤشر الحرية النقدية		



المرجع : تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022 ، صندوق النقد العربي- العدد السادس.

- لتحقيق تحسن بمؤشرات تنافسية الاقتصاد دوليا يجب تدخل الحكومة من خلال وضع سياسة اقتصادية بما فيها النقدية والمالية المتضمنة السياسة التجارية عبر تعديلات هيكلية، تحدد من خلالها استراتيجية رفع تنافسية منتجاتها دوليا، ما يسمح برفع حجم الصادرات.

6 الإصلاحات المالية والنقدية الهيكلية:

1.6 تعريف:

مجموعة التغييرات على الأطر التنظيمية والقوانين المحددة للسياسة المالية بما فيها التجارية والنقدية التي تؤثر بشكل إيجابي على النشاط المؤسساتي وتسمح بدفع النشاط الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛

كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية، تنوع هيكل الإنتاج الوطني ثم تعزيز تنافسية الاقتصاد الدولي وتحقيق المرونة اللازمة له اتجاه وسائل السياسة النقدية والمالية المتوسطة والقصيرة الأجل كتغيير معدل الفائدة، تخفيض معدل الضرائب وغيرها، (خالد، 2020، صفحة 123)؛

2.6 تصنيف الإصلاحات الهيكلية النقدية والمالية:

الإصلاحات الهيكلية تهتم بالخصوص بضمان تثبيت مؤشرات الاقتصاد الكلي و تغيير الاتجاه والفكر الاقتصادي نحو التحرير المدروس والتوجه نحو اقتصاد السوق الممنهج من خلال تحرير الأسواق المختلفة وترك المجال لآلية الأسعار في تحديد التخصيص الأمثل للموارد؛

1.2.6 إصلاحات الجيل الأول الهيكلية وفق إجماع واشنطن:

تضمنت المبادئ الموافقة لتحرير السوق، والتي تبنتها المؤسسات المالية الدولية وجعلتها ضمن توصياتها للبلدان الأعضاء لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ولخصت من طرف جون ويليامسون "Jhon Williamson" في عشر نقاط والتي أسست ضمن إجماع واشنطن، وجاءت كالتالي؛

التدقيق والانضباط المالي، توجيه الإنفاق العام بالخصوص نحو قطاعي الصحة والتعليم والمؤثرة على تنافسية المؤسسات، الإصلاح الضريبي نحو توسيع الوعاء الضريبي وتوزيعه الأمثل والمناسب، معدلات فائدة تتحدد بموجب السوق، تحرير معدلات الصرف وفق آلية العرض والطلب على العملة المحلية والمحافظة على بقائها في مجال مدروس ضمان للاستقرار المالي، التحرير التجاري، تحفيز الاستثمارات الأجنبية، خوصصة مؤسسات الدولة، ضمان حرية المنافسة والإشراف الحذر على المؤسسات المالية؛

2.2.6 إصلاحات الجيل الثاني الهيكلية المؤسساتية:

تضمنت مجموعة إصلاحات تكميلية لمجموعة الجيل الأول والتي لم تمكن الدول التي اعتمدتها من الخروج باقتصادياتها لمستويات النمو المتوقعة والتخفيف من عجز ميزان مدفوعاتها، والنتائج أوضحت تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي في بعض البلدان، ما جعل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB) تركز على الإصلاح الهيكلية المؤسساتي المتمحور في النقاط التالية؛

- حوكمة الشركات المتضمنة الإطار التنظيمي الذي يضبط العلاقة بين إدارة الشركة وحاملي الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المتعاملة معها؛

- مكافحة الفساد من خلال التداول على المناصب العليا بالخصوص بالمؤسسات المالية والنقدية الحكومية والأخذ بمعايير الكفاءة مع الأخذ بالإجراءات الموصى بها من قبل البنك الدولي المتضمنة استغلال رقمنة البيانات والتكنولوجيا وتعزيز المراقبة والتدقيق، تفعيل

- دور المؤسسات الرقابية والمساءلة، الشفافية بشأن أصحاب الملكية الحقيقيين ومكافحة التدفقات المالية الغير مشروعة وتقليص الفساد في المشتريات العامة وإدارة العقود؛
- مرونة سوق العمل والتي يقصد بها مدى تكيف المعروض من اليد العاملة مع ظروف الطلب عليها بسوق العمل المرن بمستوى أجور قابل للتأقلم بالإنخفاض عند ظروف الطلب المنخفض مثلا يسمح بالانتقال والخروج من وضعية الجمود إلى تحريك مستوى النمو؛
 - الانضمام لضوابط منظمة التجارة الدولية من خلال الالتزام بتقديم تنازلات للتعريف الجمركية وتنفيذ بنود اتفاقية جولة الارغواي؛
 - اعتماد الضوابط والمعايير المالية الدولية عبر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ؛
 - فتح حساب رأس المال المخاطر من خلال فئة واسعة من الأسهم الخاصة المساهمة في تطوير الاستثمارات في بدايتها والتي تتطلب رأسمال كبير وترتبط بتنمية المنتجات المعتمدة على مستويات عالية من التكنولوجيا؛
 - اعتماد أنظمة سعر الصرف الغير وسيطة من خلال تحرير سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب على العملة المحلية وتدخل للبنك المركزي في حدود ضئيلة؛
 - استقلالية البنوك المركزية من خلال المساءلة وتخفيض القروض الممنوحة للخزينة العمومية لصقف محدد ومدرّوس مع إدارة العرض النقدي تضمن استقرار مستوى الأسعار محليا ومستويات سعر الصرف خارجيا؛
 - تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لما له من دور في تعزيز العمل اللائق وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقديم التحويلات الاجتماعية (مدوم، 2014، صفحة 92).

3.6 وسائل وآلية التأثير من خلال الإصلاحات الهيكلية:

يتم وضع واعتماد الإصلاحات الهيكلية من خلال إجراءات تنظيمية غير أن أثرها يفسر وينتقل عبر قنوات تأثير اقتصادية توضح كالتالي؛

1.3.6 الأسلوب النقدي:

يتجسد في تأثير السياسة النقدية الائتمانية على رصيد ميزان المدفوعات، بحيث يركز التحليل على اتجاه وفرضيات الفكر الكلاسيكي، والذي يرى بأن ظاهرة التضخم والعجز بميزان المدفوعات ظواهر نقدية ترتبط بالعرض النقدي والطلب النقدي؛

لتحقق التوازن يجب أن يكون التغير في الطلب النقدي (VM^d) مساو للتغير للعرض النقدي (VM^s)؛

$$M^s = M^d \Leftrightarrow VM^s = VM^d$$

والطلب النقدي يساوي مجموع الإحتياطات القانونية لدى البنك المركزي (VNFA) والائتمان المحلي (VDC) الممنوح في شكل قروض مختلفة الصيغ ويكتب وفق العلاقة، $VM^d = VDC + VNFA \Leftrightarrow VNFA = VM^d - VDC$

كما أن مجموع الإحتياطات القانونية لدى البنك المركزي يساوي رصيد الحساب الجاري (CA) ورصيد حساب رأس المال (KA) في حالة توازن ميزان المدفوعات ما يعطي العلاقة؛

$$KA = CA = VNFA = VM^d - VDC$$

وتفسر العلاقة الأخيرة ارتباط رصيد ميزان المدفوعات في حالة التوازن بحجم الائتمان المحلي بعلاقة عكسية، فكلما ارتفعت نسبة الائتمان المحلي الممنوح انخفض رصيد ميزان المدفوعات، ما يفرض خفض الائتمان المحلي الممنوح للحكومة بالخصوص للحفاظ على قدرة الدفع بالعملة الصعبة.

2.3.6 أسلوب الاستيعاب:

يعتمد في تحليل آلية الإصلاح الهيكلي على التحليل الكينزي الذي يضع شرط التوازن الكلي في توازن مستوى العرض الكلي والطلب الكلي وفق المعادلة؛

$$AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I + G + (X - M) \Leftrightarrow BC = (X - M) = Y - (C + I + G)$$

بوضع الاستيعاب أو الانفاق المحلي $A = (C + I + G)$ ، نحصل على $BC = Y - A$

فكلما كان الإنفاق المحلي بما في ذلك الخاص والحكومي مرتفع ينعكس ذلك على الميزان التجاري بالعجز، ما يفرض تقليص الحكومة بالخصوص لنفقاتها وتخصيص المؤسسات لمخدرات استثمارية والاستخدام الأمثل لمواردها لتخفيض من تكاليف انتاجها؛ فيكون بذلك أسلوب الاستيعاب مكمل للأسلوب النقدي، غير أن وصول هذه الإصلاحات الهيكلية لهدفها من خلال تقليص الانفاق العام وتقليل أثر مزاحمة القطاع الخاص قد لا يتحقق في غياب مرونة للجهاز الإنتاجي، ما يفرض التركيز بسياسة مالية ونقدية تشجع الإصلاح الهيكلي المؤسساتي (سمية، 2015، صفحة 33)؛

7 الجانب التطبيقي:

يشكل تحسن أداء الاقتصاد الكلي الحقيقي معيار يمكن من خلاله التنبؤ بتطور حجم الصادرات عموماً وخارج المحروقات منها بالخصوص، نظراً لارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم الصادرات وفق الدراسات القياسية، لهذا ستركز دراستنا على محاولة إيجاد أي من مؤشرات التنافسية الثانوية تؤثر على تطور حجم الاقتصاد الحقيقي ومن خلال ذلك بعلاقة التعدي على حجم الصادرات؛

1.7 المؤشرات المرتبطة بالسياسة المالية والنقدية والمرشحة كمتغيرات محفزة للصادرات:

من خلال تحليل المؤشرات الموضحة بالمخطط الذي يوضح ملخص مؤشرات التنافسية أعلاه، تم أخذ مجموعة المؤشرات المرتبطة بالسياسة المالية والنقدية على المستوى الطويل والتي يمكنها أن تسبب وتكون عامل لتحفيز الإنتاج لغرض التصدير بالنسبة للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في :

- * مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع الحقيقي - معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي؛
- * مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع الخارجي درجة الانفتاح التجاري؛
- * مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع النقدي والمصرفي - القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض؛
- * مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع النقدي والمصرفي - حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص؛
- * مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار - البنية التحتية - النقل الجوي والشحن؛
- * مؤشر معدل النمو الحقيقي.

المفاهيم الخاصة بكل مؤشر موضحة بتقرير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصاديات العربية لسنة 2016 (العربي، 2016).

2.7 نموذج الانحدار المتعدد:

يمكن الاستعانة بنموذج الانحدار المتعدد لتفسير متغير اقتصادي تابع المتمثل بدراستنا بحجم الصادرات بمجموعة متغيرات مفسرة والمتمثلة في مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولية، حيث يتم تقدير معاملات الارتباط وفق طريقة المربعات الصغرى ثم دراسة معنوية هذه المعاملات (م.شخي، 2011، صفحة 71)؛

3.7 دراسة قياسية للعلاقة بين الصادرات ومؤشرات التنافسية والمرشحة كمتغيرات محفزة للصادرات بالاقتصاد الجزائري:

تهدف الدراسة أساساً وفق الإشكالية المطروحة بالمقدمة إلى إيجاد العوامل أو المتغيرات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية والتي لها تحفيز للإنتاج لغرض التصدير وفق نموذج الانحدار المتعدد، وقد تم ترشيح مؤشرات: الانفتاح التجاري OUV، نمو الصناعات التحويلية IT، تطور البنية التحتية والنقل والشحن INFTR، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDB، إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي

القروض CNP، إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص CASP، بحجم عينة صغير نسبيا نظرا لعدم توفر المؤشرات لسنوات قبل 2010 بتقرير بنك النقد العربي، كما هو مبين بالجدول أدناه؛

جدول رقم 04 : إحصائيات مؤشرات التنافسية للاقتصاد الجزائري

السنة	الصادرات (مليون دولار)	مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع الحقيقي - معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع الحقيقي - معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع النقدي والمصرفي - القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	مؤشر الاقتصاد الكلي - القطاع النقدي والمصرفي - القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار - البنية التحتية - النقل الجوي والشحن
2010	970	3,6	4,2	69,9	18,3	24,489
2011	1127	2,8	3,7	67,87	14,4	27,398
2012	1153	3,3	3,7	65,35	11,5	29,32
2013	1053	2,8	4	63,63	10,6	34,61
2014	1667	3,8	0,7	62,51	9,21	39,24
2015	1485	3,8	1,8	59,7	9,45	36,04
2016	1391	3,3	6	55,9	12,1	36,609
2017	1367	1,6	0,1	56,1	13	41,509
2018	2405	1,1	4,4	58,1	12,7	24,7
2019	2092	1	4,2	51,8	14,8	25,4
2020	1800	-5,1	4,4	45,8	16,4	29,3
2021	2628	3,4	4,8	50,3	19,6	25,8

المرجع : تقارير بنك النقد العربي من 2010 إلى 2023

من خلال دراسة معاملات الارتباط الموضحة بالملحق 01 سجلنا معامل ارتباط قوي وسالب بين الانفتاح التجاري وحجم الصادرات (-0.705) وهو معنوي (0.001) هذا راجع لكون الانفتاح التجاري المجسد عبر تحرير التجارة الخارجية وتخفيف القيود الجمركية يزيد من حجم الواردات بدل من رفع قيمة الصادرات؛

فيما سجلت معاملات ارتباط غير معنوية ما بين الصادرات وباقي المتغيرات، ونجد ارتفاع الصادرات مؤخرا راجع بشكل ملحوظ نوعا ما إلى سياسة الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي وكذا اتفاقيات الشراكة مع بلدان خارجية التي سمحت بتجسيد مشاريع لإنتاج المواد النصف مصنعة (الحديد الصلب، مواد البناء كالاسمنت، الأسمدة وغيرها، هذا ما يوضح من خلال تقرير مديرية الدراسات والبحوث التابعة لوزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.(الجمارك، 2019، صفحة 15)

4.7 دراسة العلاقة القياسية بين مستوى الصادرات ومؤشرات تنافسية عينة اقتصاديات دول مختلفة:

يسعى المحللون الاقتصاديون دوماً لتحليل البيانات والمعطيات المالية والنقدية التي يتم جمعها للدول المختلفة ثم تحليل الارتباط ما بين الظواهر الاقتصادية والمتغيرات التي تعد عاملاً مؤثراً في حدوثه؛

فمن خلال دراستنا للمنحنيات البيانية للمعطيات الموضحة بالجدول أدناه المتعلقة بمؤشرات تنافسية الاقتصاديات العربية وبعض الدول الأخرى لغرض المقارنة مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، إسبانيا وغيرها، بما فيها المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاقتصاد الحقيقي والتي أخذنا منها المرجحة للتأثير على نمو الناتج المحلي الحقيقي، وعلى مستوى الصادرات بالنظر لارتباط حجم الناتج المحلي الحقيقي قياسياً بمستوى الصادرات والمفسر نظرياً من خلال تحفيز نمو حجم الاقتصاد الحقيقي على مستوى الطلب الفعال ومن خلال ذلك على تنويع الاقتصاد ورفع حجم الصادرات؛

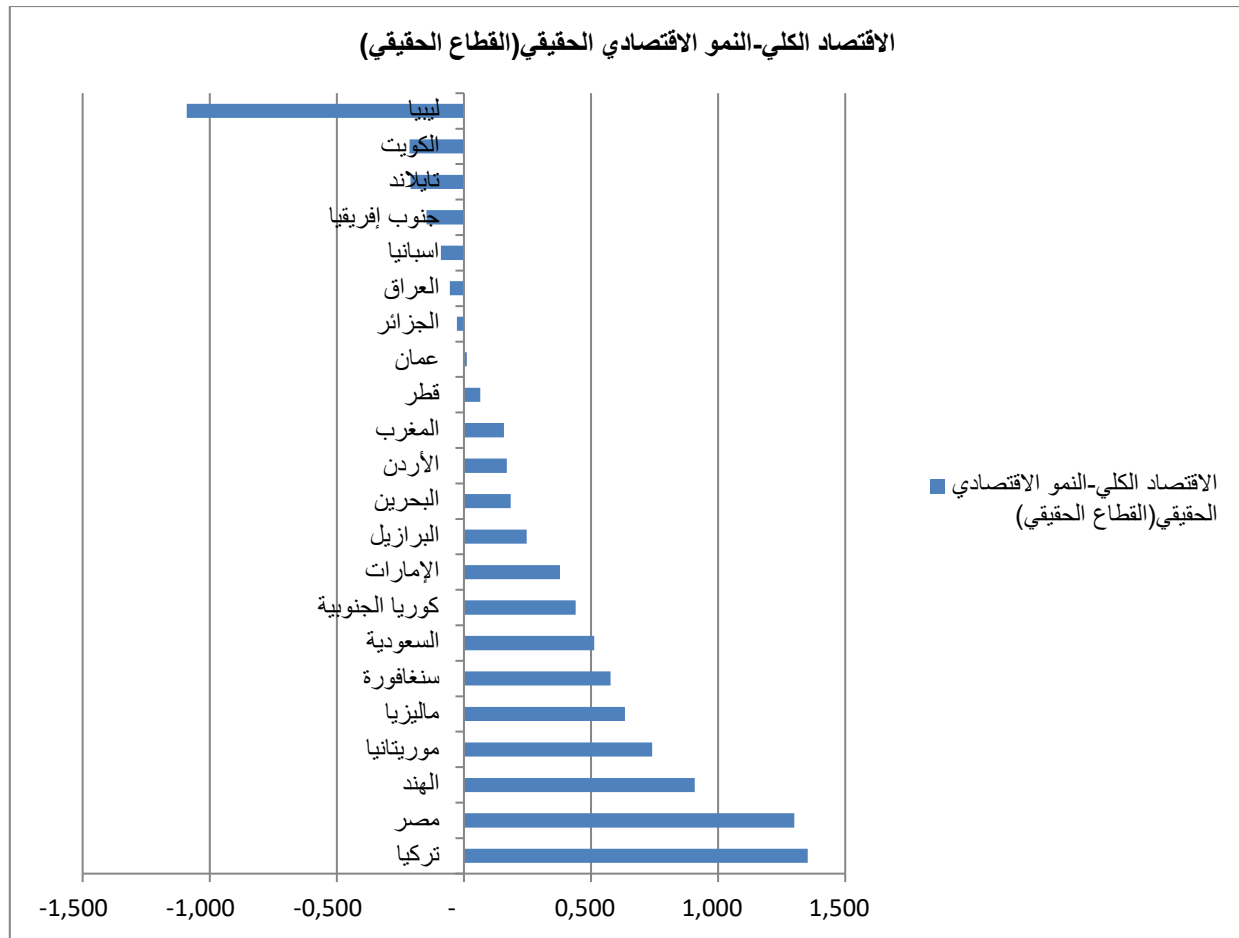
سجلنا بأن اقتصاديات الدول العربية تمتاز بمعدلات منخفضة لنمو مؤشر اقتصادها الحقيقي مقارنة بالدول المعروفة بنمو حجم صادراتها التي تشهد معدلات مرتفعة، غير أن مؤشرات التنافسية المرتبطة بكل من مالية الحكومة، القطاع النقدي والمصرفي تتفاوت ما بين الدول نظراً لارتباطها في بعض دول العينة بعوائد الربع البترولي فنجد مستوى الصادرات بها منخفض غير أن مؤشرات مالية الحكومة مثلاً تشهد تحسناً، باستثناء مؤشر القروض المتعثرة الذي يشهد ارتفاعاً بالدول التي تسجل حجم صادرات مرتفع وانخفاض بالدول الضعيفة التصدير؛

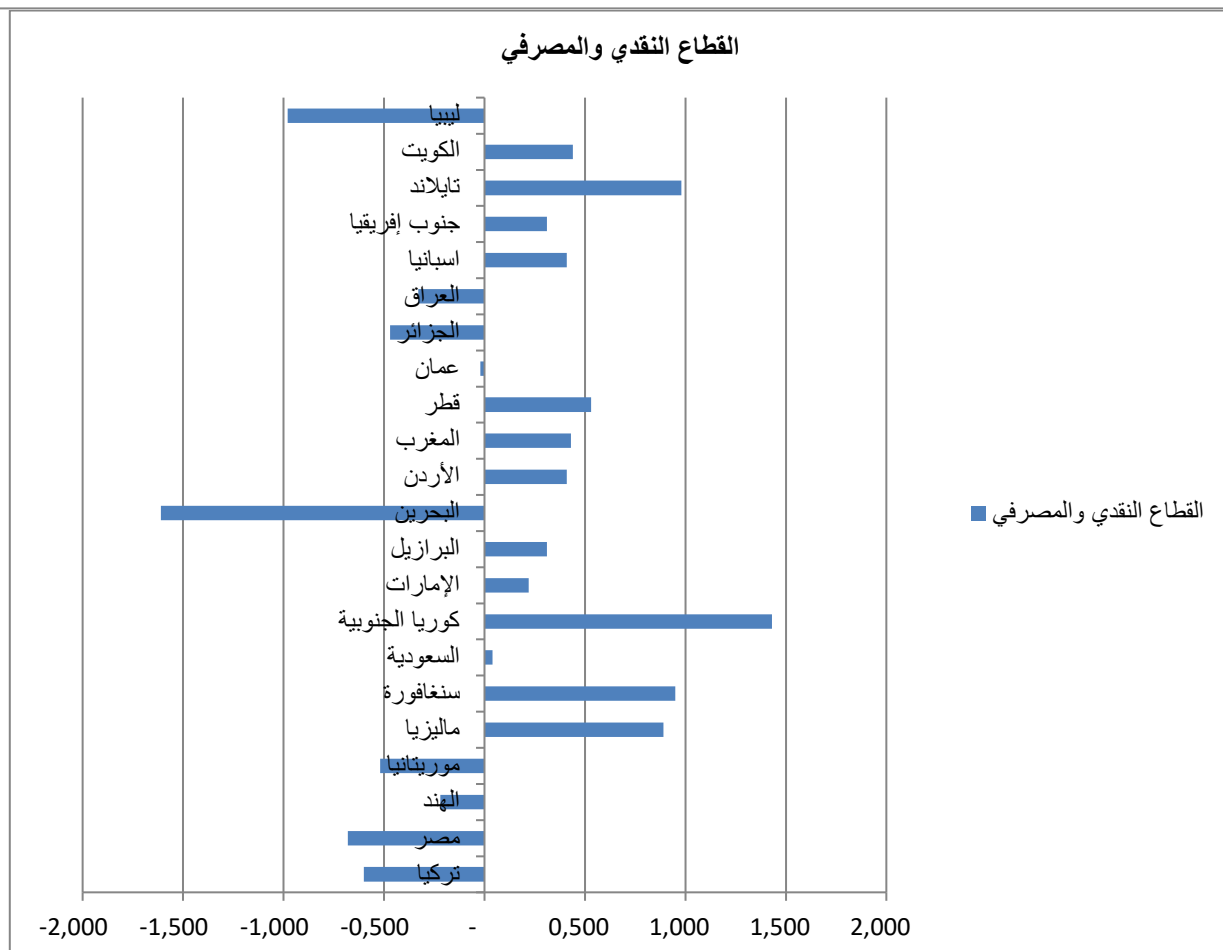
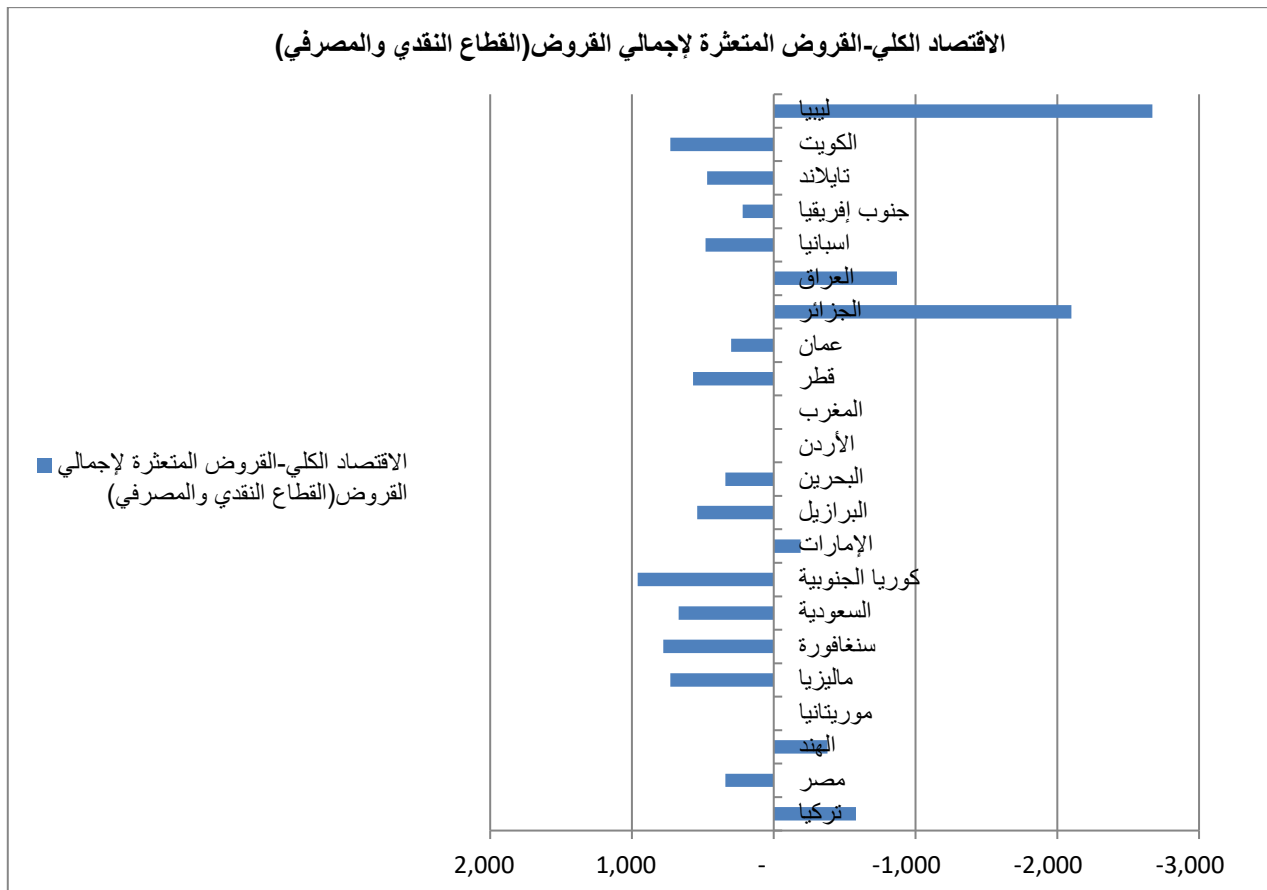
جدول رقم 05: بمؤشرات تنافسية الاقتصاديات العربية ودول المقارنة

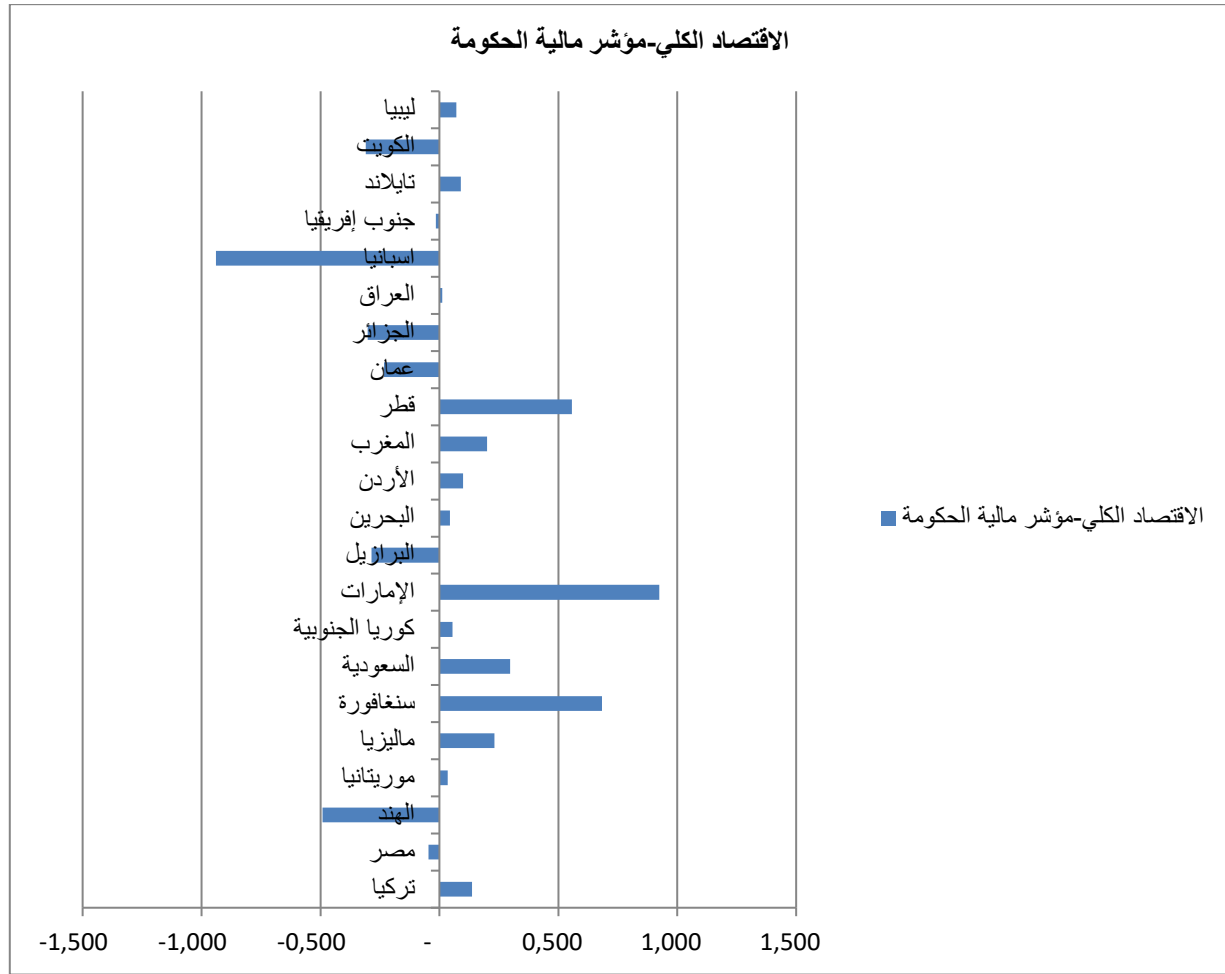
البلد	الاقتصاد الكلي-النمو الاقتصادي الحقيقي (القطاع الحقيقي)	الاقتصاد الكلي-معدل نمو الصناعات التحويلية (القطاع الحقيقي)	الاقتصاد الكلي-درجة الانفتاح التجاري (القطاع الخارجي)	الاقتصاد الكلي-القروض المتعثرة لإجمالي القروض (القطاع النقدي والمصرفي)	الاقتصاد الكلي-الائتمان المحلي للقطاع الخاص (القطاع النقدي والمصرفي)	مؤشر جاذبية الاستثمار- البنية التحتية	القطاع النقدي والمصرفي	الاقتصاد الكلي-مؤشر مالية الحكومة
تركيا	1,353	- 0,130	- 0,407	- 0,580	- 0,130	0,234	-0,600	0,137
مصر	1,300	-1,060	-0,882	0,340	- 1,060	- 0,341	- 0,680	- 0,046
الهند	0,908	- 0,480	- 0,342	- 0,380	- 0,480	- 0,479	- 0,220	- 0,491
موريتانيا	0,741	- 0,750	0,603		- 0,750	- 1,152	- 0,520	0,035
ماليزيا	0,634	1,190	0,603	0,730	1,190	0,267	0,890	0,231
سنغافورة	0,577	1,200	4,082	0,780	1,200	0,530	0,950	0,684
السعودية	0,513	-0,340	-0,586	0,670	-0,340	0,271	0,040	0,297
كوريا.ج	0,439	2,160	-0,206	0,960	2,160	1,000	1,430	0,055
الإمارات	0,378	- 0,020	1,172	- 0,190	- 0,020	1,515	0,220	0,924
البرازيل	0,247	- 0,100	- 0,990	0,540	-0,100	-0,117	0,310	- 0,286
البحرين	0,184	- 0,070	1,007	0,340	- 0,070	0,304	- 1,610	0,045
الأردن	0,169	0,240	- 0,064		0,240	- 0,410	0,410	0,099
المغرب	0,157	0,320	- 0,148		0,320	0,124	0,430	0,201
قطر	0,064	1,010	0,010	0,570		1,163	0,530	0,557
عمان	0,011	-1,160	- 0,169	0,300	- 0,160	0,272	- 0,020	- 0,233
الجزائر	- 0,028	-1,090	- 0,064	- 2,100	- 1,090	- 0,307	-0,470	- 0,302
العراق	- 0,055	- 0,490	- 0,845	- 0,870	- 0,490	- 0,744	- 0,330	0,012
إسبانيا	- 0,090	0,610	- 0,398	0,480	0,610	0,168	0,410	- 0,939

جنوب إفريقيا	- 0,147	0,710	-0,617	0,220	0,710	- 0,035	0,310	- 0,015
تايلاند	- 0,210	1,940	0,378	0,470	1,940	0,330	0,980	0,090
الكويت	- 0,214	0,700	- 0,015	0,730	0,700	0,517	0,440	- 0,309
ليبيا	- 1,090	- 1,350	- 0,016	- 2,670	- 1,350	- 0,129	- 0,980	0,071

الشكل 01: التمثيل البياني لمؤشرات التنافسية الدولية للاقتصاد لسنوات ما بين 2019 إلى 2022







التحليل البياني يتوافق مع نتائج برنامج eviews10 المبينة بالملحق 02 للارتباط بين مؤشر الاقتصاد الحقيقي الناتج RGDP ومؤشرات تنافسية اقتصاديات العينة، حيث بينت وجود ارتباط ملحوظ ما بين مؤشر نمو الاقتصاد الحقيقي الناتج عن نمو الصناعات التحويلية بالأساس ومؤشر القروض المتعثرة بالخصوص، حيث سجل معامل ارتباط بقيمة (0.412) ومعنوي (0.02)، غير أن مؤشر قطاع مالية الحكومة لا يرتبط بشكل كبير بنمو الاقتصاد الحقيقي فقد تعتمد بعض الدول سياسات تنمية مبنية على عجز بميزانية الدولة وتخفيض العبئ الضريبي، كما قد تسجل بعض الدول تحسن بمؤشر مالية الحكومة لكن لا تسجل نمو باقتصادياتها الحقيقية نظرا لاعتمادها على مداخل الربح.

8 الخلاصة:

يختلف تأثير تحسين مؤشرات تنافسية الاقتصاد الدولية على مستوى الصادرات، بالخصوص المرتبط منها بالسياسة المالية والنقدية الطويلة الأجل عبر الإصلاحات الهيكلية المعتمدة كاستراتيجية لترقية الصادرات، حيث سجل تأثير تحسين مؤشر القروض المتعثرة بدرجة معنوية على حجم الاقتصاد الحقيقي، وكون تطور حجم الاقتصاد الحقيقي يرتبط معنويا بحجم الصادرات بالدراسات القياسية، فإن التأثير سيمتد بذلك على حجم الصادرات، فتحسن مؤشر القروض المتعثرة سوف سيرفع من حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويساهم بالتنوع الاقتصادي كمرحلة أولية ثم الانتقال إلى التصدير في مرحلة أخرى بعد تلبية الطلب المحلي، كما يسمح باكتمال أثر أدوات السياسة المالية

والنقدية الهادفة لترقية الصادرات من خلال تخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار، تخفيض سعر الصرف لمنح المنتجات المحلية ميزة سعرية،

ويمكن تخفيض حجم القروض المتعثرة من خلال الاستفادة من خبرات الدول الناجحة في هذا المجال، ونخص بالدراسة سياسة حكومة كوريا الجنوبية من خلال اعتمادها على نظام ضمان المؤسسات الناشئة المعتمدة في منتجاتها على التحكم التكنولوجي، من خلال تمويل الصناعات التالية: صندوق وزارة العلوم والتكنولوجيا، صندوق وزارة التجارة الصناعة والطاقة، صندوق وزارة الإعلام والاتصال، صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان المؤسسات الناشئة KIBO بالكورية الذي يقدم ضمانات للمؤسسات الناشئة عند إيداع طلبات القروض لدى الهيئات المالية بعد دراسة مشروع كل مؤسسة وقيمة الإبداع التكنولوجي المقدم مع دراسة لجذوى المشروع، حيث في دراسة قياسية باستخدام الانحدار اللوجستيكي لعينة من 1.043 مؤسسة ناشئة بهدف استنتاج أثر المتغيرات المستقلة التي من بينها ضمان صندوق KIBO للمؤسسات الناشئة المبتكرة، تبين التأثير المعنوي لهذه الاستراتيجية على عدد المؤسسات الناشئة المبتكرة الناجحة (Woo Seok Jang and Woojing Chang, 2008, p. 14).

9 المراجع

1. Majerova, I. (mars, 2018). Influence of national competitiveness indicators on the exports performance. Law and economic reviews issue 01, p19-36.
2. schwab, K. (2018). The Global Competitiveness report. World Economic Forum. p10-16, p14.
3. Woo, S, Jang, W. (2008). Impact of financial support system on technology innovation. Journal of Technology Management and Innovation, issue 1 vol 3, p10-16.
4. Violeta, M (dec, 2018). Impact of competitiveness on exports. International trade academic journal vol 01 num. P23-45
- 5- آمال براهيمية، و ع. بضياف. (31 مارس، 2016). تنافسية الاقتصاديات العربية وآليات التطوير. حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية مجلد 10 رقم 01، الصفحات 275-325.
- 6- بلغنو سمية. (2015). الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات المؤسساتية في الجزائر. أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3. الجزائر، الجزائر.
- 7- بوضياف سامية. (2014). تقييم مؤشرات التنافسية الدولية حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد-العدد 10 /المجلد 01، الصفحات 307-322.
- 8- زكريا دمدم. (2014). الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة بالجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية-المجلد 02 العدد 07، الصفحات 89-105.
- 9- ص.ن. العربي. (2022). تنافسية الاقتصادات العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- 10- صندوق النقد العربي. (2016). تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية. صندوق النقد العربي.

- 11- عبد الحفيظ خالد. (2020). الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي في البنيان الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية المجلد 20 - العدد 01، الصفحات 121-136.
- 12- م. زهو. (2017). قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 02 العدد 38، الصفحات 346-374.
- 13- م. شيخي. (2011). طرق الاقتصاد القياسي. الجزائر. دار النشر الحامد.
- 14- مديرية الدراسات و البحث التابعة للمديرية العامة الجمارك. (2019). إحصائيات التجارة الخارجية. الجزائر: مديرية الدراسات والبحث التابعة لوزارة المالية - المديرية العامة للجمارك -.

10 الملاحق:

الملحق 01: مخرجات برنامج **views10** لمعاملات الارتباط بين الصادرات ومؤشرات التنافسية الاقتصاد الجزائري

Covariance						
Correlation						
t-Statistic						
Probability						
CASP	CNP	GDB	IT	OUV	TR	X
						268490.3
						1.000000

					17.35417	797.3750
					1.000000	0.369400
					-----	1.257055
					-----	0.2373
				49.38052	-8.475000	-2567.598
				1.000000	-0.289508	-0.705155
				-----	-0.956463	-3.144896
				-----	0.3614	0.0104
			2.763333	-2.079917	-1.875000	163.7000
			1.000000	-0.178054	-0.270759	0.190050
			-----	-0.572199	-0.889438	0.612147
			-----	0.5798	0.3947	0.5541
		5.754167	-0.592500	10.61908	0.454167	-287.2333
		1.000000	-0.148587	0.629967	0.045449	-0.231089
		-----	-0.475147	2.565125	0.143870	-0.751098
		-----	0.6449	0.0281	0.8885	0.4699
	6.809081	-2.715917	1.853083	-2.473086	-4.709583	56.58306
	1.000000	-0.433891	0.427203	-0.134871	-0.433248	0.041848
	-----	-1.522906	1.494138	-0.430431	-1.520124	0.132452
	-----	0.1588	0.1660	0.6760	0.1594	0.8973
35.09985	-10.02345	2.169554	-6.383100	0.994030	7.772062	-1150.505
1.000000	-0.648366	0.152660	-0.648130	0.023876	0.314907	-0.374776
-----	-2.693073	0.488481	-2.691384	0.075525	1.049203	-1.278314
-----	0.0226	0.6357	0.0226	0.9413	0.3188	0.2300

الملحق 02: مخرجات برنامج evIEWS10 لمعاملات الارتباط بين الصادرات ومؤشرات التنافسية عينة دول عربية ودول المقارنة

Coefficients ^a					
	Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	,299	,109		2,754
	CASP	-,249	,230	-,423	-1,083
	CNP	,412	,161	,691	2,555
	IDXSMB	-,061	,267	-,080	-,227
a. Variable dépendante : RGDP					